مجلة جامعة صبراتة العلمية
Sabratha University Scientific Journal

مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية

تصدرها جامعة صبراتة بشكل الكتروني

العلامة الإعرابية ودلالاتها الاصطلاحية

The Syntactic Sign and its Terminological Connotations

د. امحمد محمد امحمد الدكتور

أستاذ مشارك – كلية التربية بالزنتان – جامعة الزنتان

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية:
2017-139

الترقيم الدولي:
ISSN (print) 2522 - 6460
ISSN (Online) 2707 - 6555

الموقع الألكتروني للمجلة:
https://jhs.sabu.edu.ly

العلامة الإعرابية ودلالاتها الاصطلاحية

The Syntactic Sign and its Terminological Connotations

د. امحمد محمد امحمد الدكتور

أستاذ مشارك – كلية التربية بالزنتان – جامعة الزنتان

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في التعرّف على المواضع الواردة في مجال البحث، وإبراز الظواهر النحوية من خلال العلامات الإعرابية وتطبيقها على ما ورد من هذه المواضع بغية الإلمام ببعض الظواهر اللغوية التي يتصف بها القرآن الكريم، والشعر العربي الفصيح، والوقوف على مدى الترابط الذي يربط أبناء هذه الأمة في أقوى وشائجها ألا وهي اللغة العربية، لغة القرآن الكريم.

إشكالية البحث:

تتمثل الإشكالية التي يتناولها هذا البحث في التساؤلات الآتية:

- إلى أي مدى يكون للعلامة الإعرابية دور بارز في عملية توضيح المعاني الناتجة عن الإعراب؟
- ما الكيفية التي تكون عليها العلامة الإعرابية في نسيج الكلمات؟
- ما مدى تأثير العلامة الإعرابية في تجديد المعاني؟

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يختص بوصف الظاهرة النحوية ومتغيراتها الدلالية.

هيكلية البحث:

اشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد، ثم مفهوم العلامة الإعرابية، وما لها من اصطلاحات ودلالات لغوية، وذيل بخاتمة تضمنت نتائج وتوصيات ثم قائمة للمصادر والمراجع.

تمهيد:

قالَ ابنُ بعيشٍ[1] (ت **640**هـ) في شرحِه لمفصلِ الزّمخشري ما نصّه: "اعلم أن سيبويه، وجماعة من البصريين قد فصلوا بين حركاتِ الإعرابِ، وسكونِهِ، وبين ألقابِ حركاتِ البناءِ، وسكونِهِ، وإن كانت في الصورة، واللفظ شيئًا واحدًا، فجعلوا الفتحَ المطلقَ[2] لقباً للمبنيّ على الفتحِ، والضّمَ لقباً للمبني على الضمِ، وكذلك الكسرُ والوقفُ، وجعلوا النصبَ لقبا للمفتوحِ بعاملٍ، وكذلك الرفعُ، والجرُّ، والجزمُ، ولا يقال

لشيءٍ من ذلك مضمومٌ مطلقًا أو مفتوحٌ، أو مكسورٌ، أو ساكنٌ، فلا بد من تقييدٍ، لئلا يدخلُ المعرب في حيّزِ المبنياتِ، أرادوا بالمخالفة بين ألقابِها إبانةَ الفرق بينها، فإذا قالوا هذا الاسمُ مرفوعٌ علمَ أنه بعامل يجوزُ زوالُه، وحدوثُ عاملٍ آخر يحدثُ خلافَ عملِه، فكان في ذلك فائدةٌ وإيجازٍ؛ لأن قولَك: مرفوعٌ يكفي عن أن يُقالَ له: مضمومٌ ضمة تزولُ، أو ضمة بعاملٍ، وربما خالفَ في ذلك بعضُ النحاةِ، وسمّى ضمةَ البناءِ رفعًا، وكذلك الفتح والكسر والوقف، والوجهُ هو الأول، لما ذكرناه من القياس، ووجهُ الحكمة"[3].

إنّ هذا النصَ يوضح بجلاء علامات الإعراب وألقابهِ، وعلامات البناء وألقابهِ، ولكن قبل تفصيلِ الحديث عن الحركات ودلالاتها الاصطلاحية التي رسمَ حدودها نصُّ ابنِ يعيش لابدَّ من وقفةٍ يسيرة عند لفظي (الإعراب والبناء)؛ لأنهما حقلُ الحركات الخصيبِ، وميدانها الواسع وسوف يجيبُ البحث عن عدة محاور منها:

أ- **الإعراب والبناءِ:**

الإعرابُ: مصدرُ للفعل (أعرب)، ومادةُ (عرب) تزخرَ بالاشتقاقاتِ التي تتزاحم دلالاتها اللغوية لتصبَّ في النهاية في معنى جامعٍ، هو واحدٌ من المعاني الآتيةِ: التبيين والإفصاح، والتغيُّر، والتحبب والتودد)[4]. وكلُّ هذه كلُّ هذه المعاني يربطُ بينها خيط دقيقٌ متينٌ كما سيتضح مما يأتي:

فمن التبيين والإفصاح قولهم: أعرب الرجل عن حاجته وعما في نفسه وضميره، إذا بين، وأوضح، وأفصح، ويقال، أعربْ عما في ضميرك، أبِن[5]، قال تعالى: ﴿إنا أنزلناه قرآنا عربيا﴾[6] و ﴿بلسان عربي مبين﴾[7]، وفي الحديث: "الثيب تعرب عن نفسها"[8]، أي: تبين، وتوضح، ومنه قول الشاعر:

وإنّي لأكنِي عَن قَذُور بغيرها *** وأعرب أحيانا بها فأصارح[9]

والخيل العراب التي يتبين فيها العتق، وصاحبها معرب، أي: له خيل عراب.

قال الشاعر:

وتصهل في مثل جوف الطوى *** صهيلا يبين للمعرب[10]

وأما الإعراب بمعنى التغيير فمنه قولهم: "عربت معدة الفصيل إذا تغيرت"[11]، وكأن الإعراب يزيل فساد الكلام ولحنه. وأما التحبب، فمن قولهم: "امرأة عروب، أي: متحببة إلى زوجها، قال تعالى: ﴿عربا أترابا﴾[12] في صفات نساء الجنة، أي: متحببات إلى أزواجهن، مظهرات ذلك لهم...

هذه تقريبا أشهر المعاني اللغوية لمصطلح الإعراب، وكل دلالاتها توحي بالإبانة، والإفصاح والتغيير، "وأصل ذلك كله قولهم (العرب) لما يعزى إليها من الفصاحة والإعراب والبيان[13].

وأما المعنى الاصطلاحي للإعراب فهو: "الحركات المبينة عن معاني اللغة، وليس كل حركة إعرابا"[14]، يعنى أن تلك الحركات التي تتعاقب على أواخر الأسماء، والأفعال على حدّ اختلاف العامل تسمّى إعرابا، فإذا لم يكن للحركة هذه الوظيفة المبينة للمعنى، فليست حركة إعراب، وقال ابن جني: (ت: 392هـ) هو "الإبانة عن المعاني بالألفاظ[15]، وحدّه ابن الأنباري (ت: **577**هـ)، بقوله: "هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا، أو تقديرا"[16].

والإعراب عند ابن عصفور، (ت:669هـ)، وابن مالك (ت: **672**هـ)، وابن هشام (ت: 762هـ): أثر ظاهر، أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة[17].

وأشار السيوطي، (ت: **119**هـ) إلى أنه ليس مطلق الحركة إعرابا، وإنما الحادث بالعامل هو الإعراب [18].

وتحرير القول في الإعراب – اصطلاحا – أن النحويين ذهبوا في معناه مذهبين:

- **أحدهما**: أن الإعراب لفظي، ويقصدون به الآثار الظاهرة، أو المقدرة في أواخر الكلم، من حركة أو سكون، أو حذف، أو حرف، وهو مذهب الجمهور، واختاره ابن مالك وصوبه الأشموني (ت: **929**هـ)، واقتصر عليه ابن هشام في شرح شذور الذهب[19].
- **والثاني**: معنوي، أي غير ظاهر في اللفظ، وتدل عليه الحركات، ونحوها، ومعنى ذلك أن ما اعتبر في المذهب الأول إعرابا، اعتبر في الثاني دالا عليه، و أثرا له، واستظهره ابن يعيش، ورجحه أبو حيان[20]، (ت: 745هـ)' وقيل: إنه ظاهر مذهب سيبويه[21] (ت: 180هـ). تقريبا.

والخلاصة: أن مفهوم الإعراب – اصطلاحا – على المذهب الأول "أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب"[22].

وعلى المذهب الثاني: "تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها، لفظاً أو تقديراً".

وجدير بالذكر أن كل فريق، احتج بسيل من الأدلة لتأييد مذهبه، ولا طائل من ذلك كله.

ونخلص إلى أن الإعراب: تغير العلامة التي في آخر اللفظ، بسبب تغير العوامل الداخلة عليه، وما يقتضيه كل عامل[23].

ووظيفته توضيح المعاني التركيبية، وتمييز بعضها عن بعض، وفائدته أنه "في الأصل إنما يدخل الكلام للفصل بين المعاني بعضها مع بعض من الفاعلية والمفعولية، وفيه تفسير للعلاقات الخفية، بين أجزاء التراكيب والجمل، فيخدم معنى الإعراب حينئذ اللغة من حيث الإبانة والإفصاح"[24]، والمعرب، هو اللفظ الذي دخله الإعراب، أي التغيير الذي يقع على آخره، ولهذا فالإعراب غير المعرب[25].

البناء: لغة: هو منقول من هذا البناء المعروف، "وكأنهم إنما سموه بناء؛ لأنه لما لزم ضربا واحداً، فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء من حيث كان البناء لازماً موضعه، لا يزول من مكان إلى غيره"[26] .

واصطلاحا: "لزوم أواخر الكليم بحركة، أو سكون"[27] .

وقال ابن جني: "الإعراب ضد البناء، ومثله في اللفظ، والفرق بينهما زوال الإعراب لتغير العامل، وانتقاله، ولزوم البناء الحادث عن غير عامل، وثباته"[28] .

وجدير بالذكر أن الكلمة لا توصف بإعراب، أو بناء، إلا إذا تقاطرت مع كلمات أخرى في تركيب مفيد، حينئذ تقع تحت طائلة النحو، الذي يقوم على توضيح العلاقة التي تربط كل لفظة بأختها، وبين الأسباب التي جعلت الحركات والسكنات تنتقل على أواخر الكلمات، ومن ثم يتمحص المعرب من المبنى، يؤيد هذا قول الخضري، محمد الدمياطي الشافعي (ت: **1287**هـ): "الكلمة قبل التركيب لا معربة ولا مبنية"[29].

ولنعد إلى نصّ شارح المفصّل، لنستشف منه أنّ البصريين واقتداء بإمامهم الصدر سيبويه قد فرقوا بين ألقاب الإعراب، وحركاته، وبين ألقاب البناء وحركاته، يقول سيبويه: "إنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما بني عليه الحرف بناء لا يزول، لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل"[30] ، أي أن سيبويه قد لقب الحركات: الفتحة، والضمة، والكسرة، والجزم ثمانية ألقاب – وإن كانت في الصورة أربعا: ليفرق بين الحركات التي تتعاور على المعرب، نتيجة لتعاقب العوامل عليه، وبين التي تلزم آخر المبني، فلا تزول عنه مهما تغير موقعه الإعرابي، ويضيف سيبويه مفسرا: "فالرفع والجر، والنصب، والجزم، لحروف الإعراب، وحروف الإعراب الأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع[31]، إذن فالرفع، والجر، والنصب، والحزم، ألقاب الإعراب التي تتعاقب على الحرف الأخير من الاسم المعرب المتمكن، والفعل المضارع، حسب دخول العوامل عليها.

ويقول سيبويه: "وأما الفتح، والكسر، والضم، والوقف، فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم، ولا بفعل بما جاء لمعنى ليس غير، نحو: سوف، وقد، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء، ولا أفعال، ولم تجئ إلا لمعنى"[32].

يعني أن الفتح، والضم، والكسر، والوقف هي ألقاب البناء، وهي ثابتة لا تتغير على آخر الاسم المبني، وهكذا فمن الواضح أن سيبويه، ومن بعده من سائر النحويين البصريين، قد فصلوا بين الضم الذي يجلبه العامل، والضم الذي بغير عامل، فصلوا بينهما في التسمية والتلقيب، وجعلوا كل لقب دلالة على مسمى بعينه، "وإنما أرادوا تقريب معرفته على المخاطب؛ ليتناول علم ذلك من قرب[33]. ولا فرق بين ألقاب الإعراب، وألقاب البناء في النطق، لكنهم اعتبروا الفتح المطلق على آخر اللفظ المبني، لقبا للمبني على الفتح، والضم المطلق لقباً للمبني بناء لا يزول عن الضم، وكذلك الكسر والوقف – أي السكون – لقباً للمبني على الكسر، أو السكون، أما لفظ النصب والرفع والجر، والجزم فجعلوه لقباً للكلم المغرب الذي نصب، أو رفع، أو جر، أو جزم بتأثير دخول العامل، وهكذا فإن الفتحة والفتح له حركة واحدة في اللفظ والصوت والكتابة، أما دلالتها الوظيفية فيحددها اللفظ الذي توجد فيه، فإن كان معربا، كانت وظيفتها النصب، وإن كان اللفظ مبنيا كانت لازمة ودلالتها الفتح، ولا شك أن هذا التفريق بين هذين المصطلحين له فائدة عظمى – كما ورد في نص ابن يعيش السابق – فعلاوة على أن من فوائد الإعراب أنه يرمز إلى معنى معين واضح لا يختلط بغيره من المعاني الكثيرة كالفاعلية والمفعولية، والإضافة، وسواها، ولولاه لاختلطت هذه المعاني، والتبس بعضها ببعض علاوةً على ذلك فهو موجز إلى أبعد حدود الإيجاز، فلا يعادله في إيجازه واختصاره لفظ آخر يعطى دلالته على المعنى المعيّن الذي يرمز له، وهذه ميزة أخرى، فمثلاً لو أردنا أن نوضح معنى الفاعلية، أو المفعولية بغير الحركات في جملة مثل: حفظ الصادق الأمانة، لقلنا: إن الصادق هو فاعل الحفظ، ولفظ الأمانة، هو الذي وقع عليه الحفظ، ولاشك أن في هذا تطويلاً كلاميا، وإسرافاً زمانياً لا يخفى، وقس الباقي على ذلك.

أما قولنا: هذا اسم مرفوع، أو مجرور، أو منصوب، علم بهذا الاصطلاح أن عاملا عمل فيه يجوز زواله، ودخول غيره، يحدث خلاف عمله، فيكتفي مثلاً بكلمة "مرفوع عن أن نقول: هذه ضمة تزول، أو نقول: عمل فيه عامل، فرفعه، ففي هذا حكمة وإيجاز"[34].

هذا التعريف بين ألقاب الإعراب وعلاماته، وبين ألقاب البناء وعلاماته يتضح جليا حاسما عند البصريين، وندر ما خالف البصريون مقاييسهم، وناقضوا قواعدهم، أما الكوفيون فلم يلتزموا هذا التفريق، وخالفوا البصريين في هذا التنظيم، قال السيرافي[35] (ت:**368** هـ): "فإن كثيرا من

النحويين الكوفيين يخالفون، ويسمون الضمة اللازمة رفعاً"[36] فالكوفيين لم يكترثوا للتفريق بين مدلولي الحركة الواحدة، وأطلقوا ألقاب الإعراب على البناء، والعكس، وكأنهم يرفضون التقيّد بما يضعه البصريون للنحو من قيود وحدود، وإذا أمعنا النظر – على سبيل المثال – في أحد كتبهم ذي الصيت والشهرة، وهو كتاب معاني القرآن، للفراء، يحيى بن زياد بن عبد الله (ت:**207** هـ)، للحظنا مصداق ما قال السيرافي، فالفراء يخلط بين مصطلحات الإعراب والبناء –وهو مثال للكوفيين – فنجده يستعمل مصطلح النصب دلالة على الفتح، في حين أن الأول للإعراب، والثاني للبناء، كما يستعمل الرفع، للدلالة على الضم، والخفض للدلالة على الجر، كما يستعمل الجزم بمعنى السكون في حين أن الجزم عَلَم إعراب، والسكون للبناء"[37].

وقد التزم كثير من أئمة النحو المتأخرين طريقة سيبويه في التفريق بين ألقاب الإعراب، وألقاب البناء، لما فيها من الإيجاز والاختصار، والحكمة، ولم يخلطوا بينهم –كما فعل الكوفيون –بل أكبروا لسيبويه هذا التفريق قال أحدهم: "إن الصواب مذهب سيبويه لما فيه من الفائدة"[38].

ب–حركات الإعراب الأصلية:

يكون الإعراب بحركات أصلية، وأخرى فرعية، وعلامات الإعراب الأصلية هي:

- **الضمة:** وهي علامة الرفع في الأسماء، وكذلك في الفعل المضارع، مثل: "العملُ يهتفُ بالعمل"، و "صلاحُ الآباء ينتفعُ به الأبناءُ".
- **الفتحة:** علامة النصب، في الأسماء الصحيحة، والمعتلة، وكذلك في الفعل المضارع، مثل: "أيُّ الأمرين أجدرُ بالعاقل، أن يداري السّفيهَ، أو أن يقاطعه؟ فلقد عجز الرّأيُ الحكيمُ عن ترجيح أحدهما".
- **الكسرة:** وهي علامة الجر في الأسماء الصحيحة المتصرفة، نحو: "لا يعرفُ الفضلَ لأهلِه، إلاّ أولوه" .
- **السكون:** ويدخل الفعل المضارع فقط، كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يلِدْ ولم يولدْ ولمْ يكنْ له كفؤاً أحد﴾[39].

تلك هي العلامات الأصلية للإعراب – كما رآها أئمة النحاة–، وهي منصوص عليها في كل مصنف من مصنفاتهم.

ج–العلامات الفرعية النائبة عن الأصلية:

وهي عشر، تنوب في بعضها حركة فرعية عن حركة أصلية، وينوب في بعضها الآخر حرف عن حركة أصلية، وينوب في ضرب ثالث حذف حرف عن سكون.

- فتنوب (الواو) عن الضمة، في الرفع في الأسماء الستة، وجمع المذكر السالم.
- وتنوب (الألف) عن الفتحة في الأسماء الستة أيضا، وعن الضمة في حالة الرفع في المثنى.
- وتنوب (الياء) عن الفتحة في التثنية، وجمع التصحيح، وعن الكسرة في الأسماء الستة والتثنية، وجمع التصحيح.
- وتنوب (الكسرة) عن الفتحة في جمع المؤنث السالم في حال النصب.
- وتنوب (النون) عن الضمة في الأفعال الخمسة في حالة الرفع.
- وينوب حذف (النون) عن الفتحة والسكون في الأفعال الخمسة أيضا في حالتي النصب والجزم.
- وينوب حذف (حرف العلة) عن السكون في حال جزم الفعل المضارع المعتل الآخر[40].

د- حركات البناء وعلاماته الأصلية:

وعلامات البناء الأصلية هي:

1- السكون: وقد يسمى الوقف، وهو أخف العلامات، ويدخل الاسم، والفعل، والحرف، مثل: (من)، و(هل)، و(هذا)، ويدخل الفعل الماضي المتصل بضمائر الرفع المتحركة مثل: كتبتُ، كتبتَ، كتبتِ، كتبنَا، كتبْنَ... والمضارع الذي اتصل بنون النسوة نحو: يكتبْنَ، وأمر الصحيح الآخر، اكتبْ.

2- الفتح: ويكون في الاسم، والفعل، والحرف. مثل: كيف، وأين، وواو العطف، وفي الفعل بأنواعه الثلاثة، فرِح – الماضي-، وفي المضارع إذا باشرته نون التوكيد نحو قوله تعالى: ﴿ليسجنن وليكونا من الصاغرينَ﴾[41]، وكذلك فعل الأمر نحو: أقبلَنْ على العلم يا فتى.

3- الضمّ: ويدخل الاسم والحرف فقط، مثل: حيث، ومنذ في حال كونه حرف جر.

4- الكسر: ويدخل الاسم والحرف فقط، نحو: هؤلاءِ، ومثل (باء) الجر في (بِنا).

هـ-العلامة الفرعية التي تنوب عن الأصلية، وهي:

- ينوب (الكسر) عن الفتح في جمع المؤنث السالم المبنى الواقع اسم لا النافية للجنسِ، وهذا من قبيل نيابة حركةٍ عن حركة، مثل قول الشاعر:

إنَ الشّبابَ الذي مجدٌ عواقبُه *** فِيهِ نلذُّ ولا لذَّاتِ للشَّيْب[42]

فقد جاء (الذات) اسم (لا) النافية للجنس مبني على الكسر نيابةً عن الفتح.

- وتنوبُ (الياء) عن الفتح في المثنى، وجمع المذكر السالم المبنيين، نحو:

- لا صدِيقَيْن متنافران.
- لا حاسدِينَ متعاونون.

- وتنوب (الألف) عن الضّم في المثنى، في حال كونه منادى مفرداً، نحو: يا محمدان أين أنتما؟ أو كان نكرة مقصودة، مثل: يا مصلحان أقبلا.
- وتنوب (الواو) عن الضمة في جمع المذكر السالم في حالة كونه منادىً مفرداً، نحو: يا محمدون انتظروا.
- ويبقي حال الكسر في البناء لا ينوب عنه شيء.

والحق إن منهج البصريين في التفريق بين المعرب والمبني بواسطة ألقاب كل منهما هو منهج ناجع يعين على جلاء المعنى، ودقة التعبير، بل "إن التفريق بين مصطلحات البناء، ومصطلحات الإعراب هو حقيقة أساسية من حقائق علم النحو العربي، وإن من مصلحة النحو أن نحافظ على هذه الحقيقة، وأن تتمسك بها، فنتجنب الخلط بين مصطلحات النوعين"[43].

و- علامات الإعراب بين الأصالة والفرعية، ورأى كبار العلماء في ذلك:

أوضح الرضيّ في شرح الكافية أنّ الأعراب بالحركات هو الأصلُ في الإعراب، وأنّ الإعراب بالحروف فرع عليها[44]، وذكر الأشموني أن الأصل في كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات، أو السكون، والأصل في كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة، ونصبه بالفتحة، وجرّه بالكسرة، ثم ذكر الإعراب بالفروع، فذكر أنّ الواو تنوب عن الضمة، والياء عن الكسرة، والألف عن الفتحة"[45]، ولو تتبعنا آثار النحاة لوجدنا أن الإعراب بالحركات هو الأصل، وأنّ الإعراب ما عداها هو فرع عليها، ونائب عنها. لكننا لو عدنا إلى أول نص نحوي مكتوب – أعنى الكتاب – وسألناه عن ذلك، لألفيناهُ لم يصرح بأصلية الحركات في الإعراب، وفرعيّة ما عداها، لكنه يلمّح لهذا القصد، وإن لم يصرّح به، فهو يقول: "اعلم أنك إذا ثنيّت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرّك، ولا منوّن يكون في الرفع ألفا... ويكونُ في الجرّ باء مفتوحاً ما قبلها... ويكون في النصب كذلك... وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية نون، وحال الأولى في السكون وترك التنوين، وأنها حرف الأعراب حالُ الأولى في التثنية، إلاّ أنها واو مضمومٌ ما قبلها في الرّفع، وفي الجرّ والنّصب ياء، مكسور ما قبلها، ونونها مفتوحة فرقوا بينها وبين نون الاثنين، كما أن حرف اللين الذي هر حرف الإعراب مختلف فيهما"[46] .

وإذا أمعنا النظر في نصّ سيبويه، استخلصنا منه أن سيبويه لم يقل بصريح اللفظ إنّ الحركات أصل في الإعراب، وما عداها فرع، إلاّ أنه يفهم من كلامه أنّ المثنى وجمع المذكر

السّالم هما تفريع للواحد حيث يقول: "واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان..." ثم يقول في موضع ثان: "واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجمع؛ لأن الواحد الأول"[47].

إذن فالواحد هو الأول، وبالتالي هو الأصل والأرومة، وتبعا لذلك فقد استبدّ بما هو أصل من العلامات، والمثنى والجمع فرع عليه فأُعْرِبا بما هو فرع على الحركات ونائب عنها.

وانطلاقا من هذه الحقيقة صرّح كثير من النّحاة من بعد سيبويه بأنّ الحركات أصل في الإعراب وما عداها فرع لها، ونائب عنها، يقول ابن مالك (ت: 772هـ): "والإعراب بالحركة والسكون أصل، وينوب عنها الحرف والحذف"[48]، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: تُرى ماذا يقصد النحاة من قولهم: إنّ الحركات أصلٌ في الإعراب، والألف، والواو، والياء، والنون، فرع عليها، ونائبة عنها؟

هل تعني الأصالة أن الحركات في اللغة أقدم وجوداً وأسبق تاريخاً مما عداها من علامات الإعراب؟ وأنّ ما عداها نال وجوده لوجود الحركات، ومن هنا جاءت الأصالة، والنيابة؟

من المحدثين الدكتور حسن عون يرى أن الحركات أصل، وما عداها نائب عنها وفرع عليها، بمعنى أنها أسبق تاريخاً، وأقدم وجوداً، مما يعنى أن كل ما ينوب عن الحركات في الإعراب اكتسب النيابة، والفرعية؛ لأن وجوده تالٍ في الأقدميّة لوجود الحركات. أي أن تأصيله تاريخيا.

ومن أدلته على ما ذهب إليه:

- أقوال النحاة أنفسهم، "ولنا في صنيع النحاة وفي اصطلاحهم تأييد لما ذهبنا إليه، فقد قالوا: إن هذه الحروف في تلك الأنواع التي تعرب بها ليست إلا نيابة عن حركات الإعراب..."[49].
- ومن أدلته أيضا: أن الإعراب بالحركات وجد أوّل ما وجد في المفرد، والمفرد لا يمكن أن يكون إلا سابقا للمثنى، وجمع المذكر السالم، فيقول: "والإعراب بالحروف وجد في ألفاظ لا يمكن أن تكون قد وجدت واللغة في حالتها الأولى، فالمثنى والجمع وجدا حتما بعد الألفاظ المفردة، ووجودهما يدل على تطور في اللغة، ويتبع ذلك أن علامات إعرابهما قد وجدت بعد علامات إعراب المفردات"[50].

تلك هي الحجج التي دفع بها الدكتور حسن عون ليدعم رؤيته في الأصالة والفرعية المتصلة بحركات الإعراب.

لكن يا ترى لو محصنا هذه الأدلة، واختبرناها ووضعناها في مواجهة مباشرة مع ما نص عليه نحويونا القدماء، هل تبقي أدلة دامغة، وحججا يمكن الركون إليها، والاعتماد عليها؟ فلننظر...

من المعروف سلفا والمسلم به مقدماً أن نحاتنا القدماء لم تكن دراستهم للنحو قائمة على التتبع التاريخي؛ بل كانت دراستهم للنحو قائمة على التقعيد للغة من خلال ملاحظة الظواهر اللغوية في لهجات القبائل العربية المختلفة، ومعنى ذلك "أن مهمة البحث النحوي هو تحري الظاهرة العامة الشائعة في اللغة... وأن الباحث النحوي بعد أن يقف على الظواهر العامة المطردة يصوغها في قواعد ملزمة"[51]، ومن هنا فإن دلالة قول النحاة بأن الحركات أصل في الإعراب، وما عداها فرع عليها، يجب أن يؤخذ في هذا السياق، وأنه نوع من الاستقراء والتقعيد للغة، والقياس على المطرد منها، وليس بناء على دراسة تاريخية، فعلى سبيل المثال، فإن عبد الله بن أبي إسحاق (ت: **127** هـ) وهو من أبرز نحويي مرحلة التأسيس، وبناء القواعد، والأصول، وأن هذا الرجل العبقري "أول من بعج النحو، ومد القياس، وشرح العلل"[52]، وأنه "كان أشد تجريدا للقياس"[53]، و"أنّه فرّع النحو وقاسه"[54]، والمراد بالقياس عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي كما رأى الباحثون المعاصرون هو "أن تحكم اللغة بضوابط جديدة يفرضها المنطق على المتكلمين باللغة جميعا، دون نظر إلى واقع اللغة، واختلاف البيئات والقبائل"[55] .

إذن فقول نحاتنا بأن الحركات أصل في الإعراب لغيرها هو قول مؤسس على قياس اللغة، وليس على التتبع التاريخي لظواهرها النحوية، فضلاً عن أنّ القول بأنّ "المثنى وجمع المذكر السالم وجدا حتما بعد الألفاظ المفردة" قول لا يستند على دليل تاريخي، وإن كان ذلك قد حصل فهو في فترة سحيقة من عمر اللغة المجهول، علاوة على أن الرعيل الأول من النحاة الكبار، ومن تلاهم من الكبار أيضا، لم تشغلهم مثل هذه الظواهر، رغم أن دراستهم بادئ ذي بدء تأسيسية تقعيدية، ومن جهة أخرى فإن نحاتنا الكبار حين يقولون: إن الأصل في كذا هو كذا، لا يعنون بذلك الأصل التاريخي الذي تطور وتولدت عنه فروع، ولنا فيما أصلوه في الكلمات المعلة –مثلاً – حجة ومرتكز، فعندما يقولون: إن (باع) أصلها (بَيَعَ)، لا يقصدون بذلك أن (باع) في فترة ما كان أصلها (بيع)، ثم تطورت إلى (باع)، وإنما يعنون أن (بيع) أصل بالاطراد والقياس إلى نظائرها الصحيحة، مثل: جمح، كتب...، وغير ذلك، فالأصل إذن عندهم هو اطراد الصيغة.

يقول العلامة ابن جنى: "معنى قولنا إنه كان أصله كذا: إنه لو جاء مجيء الصحيح، ولم يعلل، لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك، ثم

انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر"[56]، وقد أكد ابن جنّي هذه الفكرة في خصائصه أكثر من مرة، وأعادها لأهميتها في سياقات عدة، يقول في موضع ثانٍ من خصائصه: "فأنت تعلم... أن أصل شُلّت يده: شَلِلَت، أي: لو جاء مجيء الصحيح لوجب فيه إظهار تضعيفه"[57]، ثم يُردف: "سماء، وقضاء، ألا ترى أن الأصل: سماو، وقضاي"[58] ، ثم يلح على فكرته المتعلقة بالأصل في تعبير النحاة فيقول: "ومن أدلّ الدليل على أن هذه الأشياء التي ندّعي أنها أصول مرفوضة، لا يُعتَقد أنها قد كانت مرة مُستعملة ثم صارت من بعدُ مهملة ما تَعرضُه الصّنعة فيها من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعذره"[59]، والحال ينطبق على الحركات الإعرابية في قول النحاة إنها أصول، بمعنى أنها ليست أصولاً تاريخية.

ويا ترى لو سألنا المرحوم الدكتور حسن عون عن إعراب الأسماء الستة بالحروف كما ذهب إليه كثير من النحاة؟

وهل الأسماء الستة وجدت في مرحلة تاريخية متأخرة عن المرحلة التي وجد فيها المفرد الذي أعرب بالحركات؟

إنّ الذي أراء أنه لا يمكن أن تكون اللغة قد وُجدت دون أن يوجد معها، الأبُ، والأمُّ، والحمُ، والهنُ، والفمُ مضافة لغير ياء المتكلم.

أما العلامة موفق الدين بن يعيش (ت: 643هـ) فقد ذهب إلى أن هناك سببين لكون الحركات أصلا في الإعراب، وما عداها فروع: "أحدهما: أنا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى؛ لأنها أقل وأخف، وبها نصل إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل، ولذلك كثرت في بابها، أعنى الحركات، دون غيرها مما أعرب به، وقدر غيرها بها، ولم تقدر هي به...، والوجه الثاني: أنا لما افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني، وتفرق بينها وكانت الكلم مركبة من الحروف، وجب أن تكون العلامات غير الحروف؛ لأن العلامة غير المعلَّم، كالطراز في الثوب، ولذلك كانت الحركات هي الأصل هذا هو القياس، وقد خولف الدليل وأعربوا بعض الكلم بالحروف لأمر اقتضاه"[60]؛ لأن الحركات أكثر دلالة على المعنى، وأخف استعمالا، ومن هنا كثر المعرب بها، ولأنها أصبحت علامات على معان بيانية، وعرف عنها ذلك واشتهرت به، جعلت أصلا في الإعراب، بمعنى الأصل من ناحية الاطراد وعدم الانكسار، وجعل ما عداها فرعاً عليها؛ لأن ما عداها اقتضته الضرورة، وبما أنه خولف القياس كان ما وافق القياس وسار معه أصلاً، وما خالفه فرعاً.

ثم يأتي السيوطي، ويدلي بدلوه في أصالة الحركات وفرعية ما سواها فيقول: "الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، والسكون أصل للإعراب بالحذف؛ لأنه لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما"[61].

يعنى أن ما أعربته العرب بغير الحركات، تعذر ورود الحركات فيه مطردة، وذلك كما في الأسماء الستة، والمثنى، والجمع بنوعيه، والأفعال الخمسة...، ويُلْمح في تعليل السيوطي فكرة ابن يعيش.

وعلى كل فإنّ ما قدمه ابن يعيش والسيوطي ـعلى سبيل المثال_ في مسألة الأصالة والفرعية هو تعليل النحاة لهذه المسألة، وهو أقرب إلى واقع اللغة، بمعنى أن الأصالة تعود إلى كثرة الاستعمال فيما هو قياسي مطرد، والفرعية تعود إلى عكس ذلك، يقول الزجاجي (ت:337هـ): "ثم إنه عرض في بعض الكلام ضرورة دعت إلى حمل الإعراب حروفاً"[62].

خلاصة واستنتاج:

إني لأحسب أن في تقارع الآراء، وتصارعها بين النحويين في قضية الأصالة والفرعية فضل ترفٍ علمي وعقلي لا جدوى من ورائه، وإلا فماذا اكتسب النحو من فائدة؟! أو اللغة بوجه عام من حلبة الصراع التي عقدها النحاة – على سبيل المثال – عن الألف، والواو، والياء هل هي الإعراب نفسه كما يرى الكوفيون، مضافا إليها حركات الإعراب الثلاثة حال كون هذه الأسماء مضافة، أي أنها معربة من مكانين؟ أو أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب، كما ذهب البصريون؟ أو هي دلائل الإعراب، وليست بحروف إعراب كما ذهب الأخفش (ت:215هـ) – تقريبا – في أحد قوليه؟، أم أن الباء – في جاء أبوك – هي حرف الإعراب، وإنما الواو، والألف، والياء هي ناشئة عن إشباع الحركات كما ذهب أبو عثمان المازني (ت:249هـ) إلى غير ذلك من الآراء والمذاهب التي تفيض بها مصنفات التراث النحوي الخالد[63].

وعلى أية حال فإن العلامة الإعرابية سواء أكانت حركة أم حرفاً إنما وجدت في نظام لغوي استعمله العرب الفصحاء في عصر السليقة اللغوية وسيطرة الملكة اللغوية الفصيحة؟ وليس لأحد معين يد في وضع هذا النظام أو تعديله، وليس كل شيء فيه يخضع للاستنتاج العقلي؛ لأنه مواضعة ومحادثة غير قابلة للتجزئة، والتمزيق، وإنّ رمي اللغة بتفسيرات عقلية جافة، بعيدة عن منهج الاستقراء التاريخي للغة المشفوع بالأدلة والبراهين يظل مجرد تخمين لا ينهض دليلا دامغا، أو حجة قاطعة.

قائمة الهوامش ومراجع البحث:

(1) هو موفق الدين ابن يعيش، من كبار أئمة العربية، فاضلا، ماهرا في النحو والتصريف، غالب فضلاء حلب، وكان حسن الفهم، لطيف الكلام، مع سكينة ووقار، صنف شرح المفصل، وشرح تعريف ابن جني، البغية، 351/2، 352، ووفيات الأعيان: 46/3، وما بعدها.

(2) أي: الذي يلازم الكلمة في سائر أحوالها.

(3) شرح المفصل 84/3.

(4) ينظر: لسان العرب لابن منظور، مادة (عرب)، وتهذيب اللغة، للأزهري، مادة (عرب)، وأسرار العربية، لابن الأنباري، ص18، وكشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة، د، ت، هادي عطية مطر، 229/1، وما بعدها

(5) تنظر المصادر السابقة، في نفس الصفحات.

(6) يوسف، 2/12.

(7) الشعراء 195/26.

(8) رواه ابن ماجه في السن، الحديث، 1872، والاشتقاق لابن دريد، 361، وأسرار اللغة لابن الأنباري ص18 ، وهمع الهوامع، للسيوطي 13/1.

(9) البيت من إنشاد أبي زياد، وقذور اسم امرأة، انظر: اللسان، مادة (قذر).

(10) البيت من القصيدة للنابغة الجعدي، ينظر اللسان، مادة (عرب)، وسمط اللآلئ 414/1 ، والكامل للمبرد 46/3، والمخصص، لابن سيده، 177/6.

(11) تهذيب اللغة، للأزهري، مادة (عرب)، والهمع 41/1. وينظر: أسرار اللغة، لابن الأنباري، ص18.

(12) الواقعة 37/36، وبنظر أحكام القرآن للقرطبي، 182/17.

(13) ينظر: الخصائص لابن جني 36/1.

(14) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص91.

(15) الخصائص، 36/1.

(16) أسرار العربية، لابن الأنباري، ص19.

(17) ينظر: المقرب، لابن عصفور على بن مؤمن، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة المعاني بغداد، 1986، ص 47، وشرح التسهيل، لابن مالك، 33/1، وأوضح المسالك لابن هشام28/1.

(18) الأشباه والنظائر، للسيوطي 74/1.

(19) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، 26/1، وبنظر: شذور الذهب لابن هشام، ص33، وهمع الهوامع، للسيوطي40/1.

(20) هو محمد بن يوسف بن على الأندلسي، نحوي عصره، ولغويه، ومحدثه، ومقرئه، ومؤرخه، وأديبه، كان ثبتا، قيما، عارفا باللغة، وأما النحو والتصريف، فهو الإمام المطلق فيها، من مصنفاته، البحر المحيط في التفسير، وإتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب، والارتشاف وغير ذلك، ينظر: بغية الوعاة، 280/1.

(21) ينظر شرح المفصل، 72/1، وشرح الأشموني، 26/1، وهمع الهوامع، 40/1.

(22) نفس المصادر.

(23) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، 74/1.

(24) المعرب والمبني بين سيبويه والزمخشري، دراسة تحليلية نقدية، (رسالة ماجستير مخطوطة للباحث)، ص39.

(25) المصدر نفسه.

(26) الخصائص، 38/1.

(27) أسرار العربية، ابن الأنباري، ص19.

(28) كتاب اللمع في العربية، لابن جني، ت: فائز فارس، دار النشر والتوزيع، الأردن، 1990، ص2.

(29) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، البابي الحلبي وشركاه، ط الأخيرة، 1940م، 2/1.

(30) الكتاب، لسيبويه، 13/1.

(31) المصدر نفسه 15/1.

(32) المصدر نفسه، 15/1.

(33) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، ت: د. رمضان عبد التواب، ومحمد فهمي حجازي، 103/1.

(34) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، 65/1.

(35) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي النحوي، قيل عنه: شيخ الشيوخ، وإمام الأئمة معرفة بالنحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقرآن والحديث والكلام والحساب والهندسة. وقيل عنه: صوام تقي نقي، من تصانيفه: شرح الكتاب لسيبويه، حمده عليه الكثيرون، وله غير ذلك. بغية الوعاة للسيوطي، 507/1.

(36) شرح السيرافي على سيبويه، 65/1، وشرح ابن يعيش،72/1.

(37) ينظر: دراسة في النحو الكوفي، للأستاذ المختار أحمد ديرة، ص218.

(38) شرح المفصل، لابن يعيش، 72/1.

(39) الإخلاص، 3/112-4.

(40) ينظر: كشف المشكل في النحو، 234/1، وما تلاها، وحاشية الخضري، ط: الأخيرة، ص35، 36.

(41) يوسف، 32/12.

(42) البيت لسلامة بن جندل السعدي، ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد بحاشية شرح ابن عقيل، 397/1.

(43) بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء، بحث للدكتور: جميل علوش، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، 1993م، ص525.

(44) ينظر: شرح الرضي على الكافية، 80/1.

(45) ينظر: شرح الأشموني، 27/1، 28.

(46) ينظر: سيبويه 17/1، 18، تحقيق: د عبد السلام هارون.

(47) الكتاب، 22/1.

(48) تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة 1967م، ص8.

(49) ينظر: اللغة والنحو، دراسات تاريخية، وتحليلية ومقارنة، ط1، 1952م، ص84.

(50) المرجع السابق نفسه، 83.

(51) أصول التفكير النحوي، دكتور على أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ط 1973، ص18-19.

(52) طبقات النحويين واللغويين، ص31، وأنباء الرواة، 105/2.

(53) أخبار النحويين البصريين، ص43، وأنباء الرواة، 105/2.

(54) مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل، القاهرة، 1955م، ص3.

(55) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، 10/25، 1996، ومدرسة البصرة النحوية، عبد الرحمن السيد، دار المعارف بمصر، ط1، ص66، وطبقات الشعراء، لابن سلام الجمحي، الحاشية، 14/1.

(56) الخصائص، لابن جني، 258/1.

(57) المصدر نفسه، 259/1.

(58) المصدر نفسه، 260/1.

(59) المصدر نفسه.

(60) شرح المفصل 51/1

(61) همع الهوامع، للسيوطي، 21/1–22.

(62) الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص73.

(63) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري 17/1، وما بعدها، وأسرار العربية، له أيضا ، ص43، وما بعدها.